المبحث الثالث

عرض وتقويم الاستثمار قصير الأجل فى بعض المصارف الإسلامية

المبحث الثالث

عرض وتقويم الاستثمار قصير الأجل فى بعض المصارف الإسلامية

أولاً : بنوك الادخار المحلية بميت غمر (تجربة تاريخية) :

تم افتتاح أول بنك فى ميت غمر فى ١٩٦٣/٧/٥م ، ثم تلى ذلك افتتاح عدة فروع فى بعض المدن والمناطق الريفية ، ولكن حوربت التجربة لإفشالها لأسباب عقائدية وسياسية وشخصية وغيرها(١). حتى تم فعلاً إقالة مؤسسها د/ أحمد النجار فى ٦٧/٥/١٢ ، ثم تلى ذلك إدماج بنوك الادخار فى بعض البنوك التجارية . وسوف تتناول الدراسة ما يلى : الإيرادات والاستخدامات ، الاستثمار قصير الأجل ، سلبيات وإيجابيات التجربة .

أولاً : الإيرادات والاستخدامات :

أ – الإيرادات : ولها ثلاثة مصادر هى :

١ – **حسابات الادخار** : والحد الأدنى للإيداع بها خمسة قروش والسحب منها عند الطلب ولا يدفع عنها أى عائد(٢).

٢ – **حسابات الاستثمار** : الحد الأدنى للوديعة جنيه واحد ولا يجوز السحب إلا سنوياً بعد انتهاء الدورة المالية(٣).

٣ – **صندوق الخدمة الاجتماعية** : وتتكون حصيلته من التبرعات والهبات والزكوات من الأفراد وأيضا من نسبة ٢,٥٪ من أرباح البنك .

والجدول التالى يوضح حجم المدخرات وتطورها منذ بداية عمل بنوك الادخار عام ١٩٦٣ وحتى فبراير ١٩٦٧(٤).

---

(١) انظر ، د/رفيق المصرى ، مصرف التنمية الإسلامى ، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد ، مقدمة إلى جامعة رينه ، فرنسا ، عام ١٩٧٥، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وأيضاً ، عبد الرحيم حمدى ، تجربة البنوك الإسلامية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٦ ، ١٤٠٣هـ ، ص٦٦ .

(٢) ، (٣) حامد مصطفى الغمار ، تجربة بنوك الادخار المحلية فى الجمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص١٥.

(٤) المصدر : د. أحمد عبد العزيز النجار ، بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية ، ١٩٨٥ ، ص٢٧١ .

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة بالجنيه المصرى
٦٤/٦٣	١٧٥٦٠	٤٠٩٤٤
٦٥/٦٤	٣٠٤٠٤	١٩١٢٣٥
٦٦/٦٥	١٥١٩٩٨	٨٧٩٥٧٠
٦٦/فبراير ١٩٦٧	٢٥١١٥٢	١٨٢٨٣٧٥

ب – الاستخدامات : وهى نوعان :

١- القرض الحسن : وهو بدون فائدة ـ يقدم لصغار المهنيين والحرفيين من المدخرين عند حدوث كوارث مفاجئة ، وأيضاً لشراء مايلزمهم من معدات وخامات .

٢- استثمار المدخرات[١]: وتستثمر المدخرات عن طريق مبلغ يقدم للاستثمارعن طريق المشاركة فى الربح والخسارة مع المستثمر ، ويقدم له البنك أيضاً المعونة الفنية اللازمة التى تمكنه من إتقان عمله وتطويره ومساعدته فى شراء ما يحتاج إليه من خامات ومعدات[٢].

ثانيا : الاستثمار قصير الأجل : وسوف يتم التركيز على ما يلى : ـ

أ- أهم شروط الاستثمار قصير الأجل للمدخرات[٣]:

١- أن تكون للمدخرين الذين انتظموا فى عمليات الادخار لمدة ستة شهور على الأقل مع التركيز على سمعة العميل ووضعه الاجتماعى باعتبار ذلك من أقوى الضمانات .

٢- أن المدخرات المجمعة من المنطقة ينبغى أن تستثمر فى نفس المنطقة وليس خارجها ، وأن يكون للمشروع منافع إقتصادية وإجتماعية .

٣- لاتزيد النسبة التى تخصص أى مشروع من أموال حساب الاستثمار عن ١٠٪ إلا فى الحالات الاستثنائية .

---

(١) وهو ما أطلق عليه فى معظم المراجع اسم : (القروض الاستثمارية) ، ولقد رأى الباحث أن اطلاق ذلك الاسم ربما يدفع القارئ إلى الظن أنها قروض بفائدة .

(٢) ر. ك. ريدى ، (المجتمع العربى فى مرحلة التغير) ، تقديم وتعريب د. أحمد النجار ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ ، ص٣٤ .

(٣) انظر ، حسن يوسف داود ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص٦٥ ، ٦٦ .

٤- إعطاء الأولوية لاستثمارات الأيدى العاملة على الاستثمارات المالية بشرط عدم التعارض مع القيم الدينية . أى يكون الاستثمار فى مجال إنتاج وتجارة الطيبات ويحذر التعامل مع الخبائث والمحرمات .

ملحوظة : أنشأت بنوك الادخار جهازاً ليكون مسئولاً عن سياسة الاستثمار باسم: (المنشأة الاستثمارية لبنوك الادخار) ، لتكون مهمتها دراسة المشروعات الاستثمارية لهذه البنوك والبحث عن أنسب مجالات الاستثمار ، والإشراف على الاستثمارات المباشرة القائمة وإمساك الحسابات الخاصة بها على أن يكون تمويل هذه المنشأة بحصص من حسابات الاستثمار المودعة بفروع المشروع وفقا لظروف كل فرع[١] .

ب - أمثلة للاستثمار قصير الأجل[٢]:

١- شارك البنك صاحب مصنع يدوى لعلب الكرتون ، على أن يكون الربح مناصفة، وحصل البنك بعد ٦ شهور على نصف الربح .

٢- قدم البنك لصانع مبلغ ١٠٠٠جم مشاركة لإقامة مصنع صغير للصاج ، على أن تقسم الأرباح بنسبة ٣٠٪ للبنك ، ٧٠٪ للصانع ، وحصل البنك فى ستة شهور على مبلغ ٧٩جم أرباح بخلاف نسبة الصانع (٧٠٪) التى حصل عليها مع استطاعته تسديد جزء كبير من رأس المال .

٣- قدم البنك للفلاحين قروضاً صغيرة بين ١٠ : ١٥ جم للقيام بشراء مواد خام لصناعات يدوية يباشرونها فى منازلهم مثل : صناعة الحصير وصناعة الجريد الذى يحولونه إلى أقفاص وصناعة الغاب الذى يحولونه إلى كراسى .

- وذكر محافظ الدقهلية أن هذه البنوك ساهمت فى حل أزمة المواصلات عن طريق قيامها بشراء مئات الدراجات لصغار الموظفين والعمال والطلبة ، وكذا مئات ماكينات الخياطة والتريكو لتشغيل الحرفيات وربات البيوت[٣].

- كما قام البنك بإنشاء جمعيات لتنمية الصناعات المحلية فى القرى التى تتوافر فيها خامات محلية يمكن أن تقوم عليها صناعات حرفية صغيرة ، وموّل البنك هذه الجمعيات على أساس المشاركة ، وقد

---

(١) د. أحمد عبد العزيز النجار ، (منهج الصحوة الإسلامية) ، جدة ، ١٩٧٦ ، ص١٧١ .

(٢) انظر ، د. محمد عبدالله العربى ، (محاضرات فى النظم الإسلامية - المعاملات المصرفية المعاصرة ورأى الإسلام فيها) ، مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص٦٣ ، ٦٤.

(٣) انظر ، د. أحمد النجار ، (منهج الصحوة الإسلامية) مرجع سابق ، ص٤٢٩ .

كان من أنجحها جمعية قرية دنديط مركز ميت غمر والتى كانت تقوم بتصنيع أقفاص الجريد والسلاسل وغير ذلك من الصناعات المحلية التى تقوم على الجريد وسعف النخيل[١].

ثالثا : السلبيات والإيجابيات :

أ – أهم معوقات وسلبيات التجربة :

١ – إن غالبية العاملين لم يكونوا حملة رسالة ، وبسهولة حادوا عن الفكرة وخاصة بعد إشراف البنوك الربوية على بنوك الادخار .

٢ – قيام البنوك التجارية بعد إشرافها على بنوك الادخار بإلغاء مبدأ المشاركة فى الأرباح والخسائر إلى نظام التعامل بفائدة[٢] .

٣ – نتج عن الدمج مع البنوك الربوية عدم استثمار المدخرات فى المشروعات الإنتاجية المحلية بالإضافة إلى سوء الإدارة ، وتصفية بعض المشروعات بخسارة .

٤ – الاستعانة بالخبراء الألمان الذين قدموا معونة للتجربة بهدف عقائدى وهو العمل على أن تتعامل بنوك الادخار بالفائدة وأن تلغى التعامل الإسلامى ، وكانوا مصرين على ذلك ، ولدرجة أنهم كانوا يعارضون مجرد التشكيك فى سلامة ـ الأنظمة الربوية[٣].

٥ – نسبة السيولة فى بنوك الادخار ٨٠٪ وهى نسبة مرتفعة[٤]، مما يدل على التركيز على جمع المدخرات أكثر من العمل على استثمارها . على الرغم من العمل فى أوساط فقيرة ، يصعب فيها تجميع المدخرات وتحتاج إلى المشروعات الإنتاجية .

ب – الإيجابيات (من الناحية الاقتصادية) :

١ – أثارت التجربة فكرة إنشاء بنوك إسلامية على المستوى الدولى والمستوى الوطنى ، وفى مصر تم إنشاء صندوق لمساعدة الطلاب الجامعيين عام ١٩٦٨ ، ألحق فيما بعد ببنك ناصر الاجتماعى عام ١٩٧١ سنة انشائه[٥].

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣٩ .

(٢) جاء ضمن توصيات لجنة تقييم الادخار المحلية : (ينبغى ضمان حد أدنى للربح لمن يتعاملون مع البنوك بحسابات الاستثمار)

المصدر : حامد الغمراز ، مرجع سابق ، ص٢٨ ، وأيضاً إيداع المبالغ الزائدة ببنوك الادخار لدى البنوك التجارية فى منطقتها بفائدة ثابتة ، المصدر : المرجع السابق ، ص٣٠ .

(٣) د. عيسى عبده ، (بنوك بلا فوائد ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧، ص٨٤ .

(٤) د. رفيق المصرى ، مرجع سابق ، ص٣٧١ .

(٥) المرجع السابق ، ص٣٨١

٢- قصر المشاركة على المدخرين الذين انتظموا فى عمليات الادخار لمدة ستة شهور على الأقل ، مكن موظفى البنك من الاتصال الشخصى بهم ومعرفة ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية وسمعتهم باعتبار أن الضمان الشخصى من أقوى الضمانات .

٣- اتجاه البنك لتشجيع المشروعات ذات الكثافة العمالية وليست الرأسمالية.

٤- نجاح بنوك الادخار فيما لم تنجح فيه البنوك التجارية فى تحصيل مستحقاته حيث وصلت نسبة السداد فى القروض الممنوحة ١٠٠٪ ولاتوجد حالة واحدة توقفت عن السداد[١] مما يدل على نجاح سياسة بنوك الادخار فى تمويل الاستثمارات .

٥ ـ استثمار الأموال فى مشاركات فى نفس المنطقة ، ساهم فى التنمية الاقتصادية للبلاد التى بها بنوك ادخار .

ثانيا : بنك فيصل الإسلامى المصرى :

إن هذا البنك الذى صدر قانون إنشائه عام ١٩٧٧، يعد من أوائل وأكبر المصارف الإسلامية على المستوى العالم بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة ، وذلك مما يضفى على دراسة الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل بهذا البنك أهمية خاصة.

ولقد رأى الباحث الاعتماد على أحدث مركز شهرى وأحدث ميزانية للبنك وقت القيام بالدراسة بالإضافة إلى ما تحتاجه الدراسة من مراجع أخرى .

وسوف يتم التركيز فى الدراسة على مايلى :

- الأهمية النسبية للاستثمار قصير ومتوسط الأجل .
- الموارد والاستخدامات .
- مجالات الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

وسوف تكون جميع الأرقام بالعملة المحلية شاملة العملة المحلية والعملة الأجنبية (مقومة بالجنيه المصرى) .

أولا : الأهمية النسبية للاستثمار قصير ومتوسط الأجل :

فيما يلى جدول يوضح الأهمية النسبية للاستثمار قصير ومتوسط الأجل فى بنك فيصل الإسلامى المصرى فى عشر سنوات من عام ١٩٨٢م(١٤٠٢هـ) إلى عام ١٩٩١م (١٤١١هـ)[٢]:

---

(١) د. أحمد عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص٦٨ .

(٢) انظر ، تقارير مجلس الإداره عن ميزانيات ١٤٠٢ - ١٤١١هـ ، وأيضاً ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بمصر ، (مؤشرات المصارف الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص٢١ .

السنوات/ النسب	١٩٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
نسبة التوظيف (قصير /متوسط الأجل) إلى مجموع التوظيف	٩٨,٥	٩٨,٤	٩٧,٧	٩٧,٧	٩٧	٩٦,٩	٩٤,٤	٩٤,١	٩٤	٩٤,٣
نسب التوظيف طويل الأجل إلى مجموع التوظيف	١,٥	١,٦	٢,٣	٢,٣	٣	٣,١	٥,٦	٥,٩	٦	٥,٧

ومن الجدول السابق يتضح الأهمية النسبية الاستثمار قصير / متوسط الأجل حيث لم يقل فى أى عام عن ٩٤٪ من إجمالى التوظيف ، بينما لم تزد نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالى التوظيف عن ٦٪ فى أى عام ، وسوف نتناول فيما بعد مجالات الاستثمار قصير/ متوسط الأجل بشئ من التفصيل .

ثانيا : الموارد والاستخدامات (بالالف جنية مصرى) فى ١٩٩٣/١/٣١

أ – الموارد :

١ـ الموارد الذاتية[١]:

– رأس المال	١٥٤٩٦٢
– الإحتياطات	٢٦٣٥٢
– مجموع الموارد الذاتية	١٨١٣١٤...

٢– الإيداعات :

– حسابات جارية[٢]	١٤٤ ٠٨٢
– حسابات الاستثمار	
لمدة ستة شهور	٣ ٤٩٢ ٠٨١
من سنة إلى ثلاث سنوات	٦١٣ ٤٦٩
– ودائع أخرى[٣]	٩ ٥٠٣

(١) البنك المركزى المصرى ، المركز الشهرى فى نهاية أغسطس ١٩٩٣ لبنك فيصل الإسلامى المصرى ، ص: م.ش/٥.

(٢) المرجع السابق ، ص : م.ش/٦.

(٣) المرجع السابق ، ص : م.ش/٥ ، م.ش/٧.

(ودائع للبنوك الخارجية + ودائع بمحفظة كضمان + أخرى) ــــــــــــــ

مجموع الإيداعات	٤ ٢٥٩ ١٥٣
إجمالى الموارد	٤ ٤٤٠ ٤٤٩

ويتبين مما سبق أن الموارد المتاحة للتوظيف هى :

(١) موارد ذاتية بنسبة ٤٪ تقريباً من إجمالى الموارد المتاحة للتوظيف .

(٢) الإيداعات بنسبة ٩٦٪ تقريباً من إجمالى الموارد المتاحة للتوظيف ، وتتنوع الإيداعات كما يلى :

- حسابات جارية بنسبة ٤ , ٣٪ تقريباً من إجمالى الإيداعات .
- حسابات استثمارية لمدة ستة شهور بنسبة ٨٢٪ تقريباً من إجمالى الإيداعات .
- حسابات استثمارية لمدة من سنة إلى ثلاث سنوات بنسبة ٤ , ١٤٪ من إجمالى الإيداعات .
- ودائع أخرى (مثل ودائع البنوك الأجنبية ، وودائع بمحفظة كضمان) بنسبة ٢ ,٪ من إجمالى الإيداعات .

كما يتضح مما سبق مايلى : -

- ضآلة الموارد الذاتية (والتى يمكن توجيه جزء كبير منها فى استثمارات طويلة الأجل) وذلك بالنسبة لإجمالى الموارد .
- عدم وجود ودائع طويلة الأجل يمكن استثمارها فى استثمار طويل الأجل .
- قلة الودائع متوسطة الأجل من سنة إلى ثلاث سنوات والتى يمكن توجيهها لاستثمار متوسط الأجل .
- ضخامة الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) قصيرة الأجل (لمدة ستة شهور)

ومما سبق ذكره يحتم على البنك التركيز على الاستثمارات قصيرة لأن معظم المدخلات قصيرة الأجل وبالتالى لابد أن تكون معظم المخرجات قصيرة الأجل، وذلك حتى يمكن للبنك مواجهة أى ظروف حرجة مثل موجة سحب مفاجئ مثلا نتيجة إشاعات أو خلافه .

ب – الاستخدامات (بالألف جنيه مصرى)

١- توظيف لدى البنك المركزى المصرى[١]	٥٤٢ ٣٧٥
٢- حصص وأسهم فى شركات وبنوك	

(١) البنك المركزى المصرى ، المركز الشهرى فى نهاية أغسطس ١٩٩٣ لبنك فيصل الإسلامى المصرى ، ص : م.ش/١.

ومؤسسات مالية[1]	١٠٠ ٦٥٠
٣- مضاربات ومشاركات ومرابحات[2]	
قطاع الأعمال الخاص	١ ٢٧٧ ٣٨١
آخرون	.. ٥٠٥ ٤٢٤
مجموع مضاربات ومشاركات ومرابحات	..... ١ ٧٨٢ ٨٠٥
٤- توظيف خارجي[3]	.....١ ٨٧٤ ٠٠٨
إجمالي الإستخدامات	٤ ٢٩٩ ٨٣٨

مما سبق يتضح ما يلي :-

١- أن البنك يركز على الاستثمار قصير ومتوسط الأجل الذى يمثل ٧, ٩٧٪ من إجمالى الاستخدامات كما يلي :-

- توظيف لدى البنك المركزى بنسبة ٦, ١٢٪ من إجمالى الاستخدامات .
- مضاربات ومشاركات ومرابحات بنسبة ٥, ٤١٪ من إجمالى الاستخدامات .
- توظيف خارجي بنسبة ٦, ٤٣٪ من إجمالى الاستخدامات .

٢- أن الاستثمار طويل الأجل فى مساهمات شركات وبنوك ومؤسسات مالية يمثل ٢,٣٪ فقط من إجمالى الاستخدامات .

٣- أن إجمالى استخدامات البنك تبلغ نسبة ٨, ٩٦٪ من إجمالى الموارد المتاحة للتوظيف ، مما يدل على توظيف البنك لمعظم الموارد المتاحة للتوظيف.

٤- أن التوظيف الخارجي يمثل أكبر نسبة توظيف فى البنك وهى ٦, ٤٣٪ من إجمالى الاستخدامات ، وهى نسبة كبيرة جداً ، ومنها مبلغ ١١٢٦,١ مليون جنية مصرى لدى بنك الاعتماد والتجارة معطلة منذ أن أصدرت المحكمة العليا البريطانية فى ١٩٩٢/١/١٤ قرارا بالموافقة على تصفيته وحتى الآن[4]، والأموال المعطلة والمعرضة لضياع جزء كبير منها تبلغ نسبتها ٦٠٪ تقريباً من إجمالى

---

(١) المرجع السابق ، ص : م.ش/٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص : م.ش/٣ ، م.ش/٤ ، الجدول الرابع.

(٣) المرجع السابق : ص : م.ش/٣ .

(٤) انظر ، تقرير مجلس الإدارة عن ميزانية ١٤١٣هـ ، ص١٥ .

التوظيف الخارجي ، وبنسبة ٢٦٪ من إجمالي الاستخدامات . وكان الواجب العمل على توظيفها في البلاد الإسلامية ومصر من أكثر الدول الإسلامية احتياجاً لرؤوس الأموال(١).

ثالثا : مجالات الاستثمار قصير ومتوسط الأجل :

وبالنظر في أخر بيانات سبق ذكرها(٢) نجد ما يلي : يبلغ الاستثمار قصير ومتوسط الأجل مبلغ ٤١٩٩١٨٨ ألف جنيه مصري موزعة كما يلي :

١- توظيف لدى البنك المركزي المصري وتبلغ نسبته ١٣٪ تقريباً من إجمالي الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

٢- توظيف خارجي (مرابحات خارجية) في شراء سلع ومعادن وإعادة بيعها عن طريق البنوك الخارجية وتبلغ نسبته ٤٤,٦٪ تقريباً من إجمالي الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

٣- مضاربات ومشاركات ومرابحات لقطاع الأعمال الخاص في السوق المحلي وتبلغ نسبتها ٣٠,٤٪ من إجمالي الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

٤- مضاربات ومشاركات ومرابحات لآخرون (مثل القطاع العائلي) وتبلغ نسبتها ١٢٪ من إجمالي الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

ـ وتركز فروع البنك على المضاربات والمشاركات والمرابحات في السوق المحلي لقطاع الأعمال الخاص الذي يشمل : شركات الأموال (قانون الاستثمار، شركات الأموال الأخرى ، شركات الاشخاص ، الجمعيات التعاونية، منشآت فردية . والجدول التالي يوضح قيمة التوظيف على الأنشطة المختلفة بقطاع الأعمال الخاص(٣) .

البيان	العملة المحلية		العملة الإجنبية		المجموع	٪
	سنة فأقل	أكثر من سنة	سنة فأقل	أكثر من سنة		
- قطاع الزراعة	٥٥ ٨٧٠	٥٠ ١٤٣	ـــــ	٥٥	١٠٦٠٦٨	٨,٣
- قطاع الصناعة	١٣٢٦٢٤	١٥٩٨٩٠	١٣ ٧٩٠	٣٥ ٤٢١	٣٤١٧٣٥	٢٦,٨
- قطاع التجارة	١٢٢٦٦٢	٨٣ ٨٠٧	٥١ ٢٠١	٢٧ ٥٣٠	٢٨٥٢٠٠	٢٢,٣
- قطاع الخدمات	١٠٠٠٣٧	٣٢٣٩٢٩	٨٠ ٠٦٠	٧٠ ٣٦٢	٥٤٤٣٨٨	٤٢,٦
المجمـــوع	٤١١ ١٩٣	٦١٧ ٧٦٩	١٤٥ ٠٥١	١٠٣ ٣٦٨	١٢٧٧٣٨١	٪١٠٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

---

(١) انظر ، حسن يوسف داود ، مرجع سابق ، ص٨٦ ، ٨٧ .

(٢) انظر ، البنك المركزي المصري ، المركز الشهري في نهاية أغسطس ١٩٩٣ ، بنك فيصل الإسلامي المصري .

(٣) انظر ، المرجع السابق ، الجدول الرابع أ ، ب .

أ- أن ترتيب القطاعات حسب الأهمية النسبية للتوظيف فيها كما يلى :

١- قطاع الخدمات بنسبة ٦, ٤٢٪ من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص .

٢- قطاع الصناعة بنسبة ٨, ٢٦٪ من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص.

٣- قطاع التجارة بنسبة ٣, ٢٢٪ من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص .

٤ - قطاع الزراعة بنسبة ٣, ٨٪ من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص .

ب - أن قطاع الخدمات هو أكبر القطاعات التى تم توظيف الأموال بها ، وذلك لعمل مرابحات عن طريق المعارض للنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية بالوزارات والهيئات والشركات .

جـ- أن قطاع الزراعة تم توظيف أقل أموال فيه وهى تعادل ٢٠٪ تقريبا من إجمالى التوظيف فى قطاع الخدمات ، ٣٧٪ تقريباً من إجمالى التوظيف فى قطاع التجارة .

د- أن قطاع الصناعة لم يوظف به سوى الربع تقريباً ، وبنسبة تعادل ٦٣٪ تقريباً من إجمالى التوظيف فى قطاع الخدمات .

هـ- أن إجمالى التوظيف بالعملة المحلية يبلغ ٥, ٨٠٪ وإجمالى التوظيف بالعملة الأجنبية يبلغ ٥, ١٩٪ وذلك من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص .

و - أن إجمالى التوظيف فى قطاعى الزراعة والصناعة يبلغ ٣٥٪ فقط ، فى حين أن إجمالى التوظيف فى قطاع الخدمات والتجارة يبلغ ٦٥٪ ، وذلك من إجمالى التوظيف فى قطاع الأعمال الخاص ، أى إن الأموال الموظفة فى الصناعة والزراعة تبلغ نصف الأموال الموظفة فى الخدمات والتجارة تقريباً ، وكان من الواجب التركيز على تنمية وتدعيم القطاعين الزراعى والصناعى ، لأن من أغراض إنشاء البنك القيام بأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمران والمساهمة فيها فى الداخل والخارج[1].

ملاحظة : بنك فيصل الإسلامى لايمول قطاع الأعمال العام أو أية جهة حكومية حيث يقوم بالتمويل لهذه الجهات بنوك القطاع العام . تقييم التجربه وفيما يلى أهم السلبيات والإيجابيات:

أ - أهم السلبيات :

١ - ضآلة الموارد الذاتية بالنسبة لإجمالى الموارد .

٢ - قلة الودائع متوسطة الأجل من سنة إلى ثلاث سنوات وعدم وجود ودائع طويلة الأجل أكثر من ثلاث سنوات .

٣ - التوظيف الخارجى يمثل أكبر نسبة فى استخدامات البنك ، وتعطيل جزء كبير منه طرف بنك الاعتماد والتجارة .

---

(١) انظر ، للمادة (٢) من قانون إنشاء البنك رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧، مطبوعات البنك ، ص٥.

٤ – قطاع الخدمات يمثل أكبر نسبة ، وقطاع الزراعة يمثل أقل نسبة ، وذلك من إجمالى التوظيف بقطاع الأعمال الخاص ، وكان يجب التركيز على قطاعى الزراعة والصناعة لزيادة المساهمة فى تنمية القطاعين حيث لم تبلغ الأموال الموظفة فيها نصف الأموال الموظفة فى قطاعى الخدمات والتجارة .

ب – أهم الإيجابيات :

١– نجاح البنك فى توظيف معظم موارده المتاحة للتوظيف .

٢– مساهمة البنك فى إنشاء شركات صناعية وزراعية ومعظمها فى المدن الجديدة مما يدعم التنمية فى الصحراء والمدن الجديدة بالإضافة إلى أن بعضها يساهم فى سد جزء من احتياجات المجتمع مثل صناعة الدواء .

ثالثا : بنك فيصل الإسلامى السودانى :

نظراً لأن البنك يركز على الاستثمار قصير ومتوسط الأجل ، كما أن له تجربة هامة فى تمويل الحرفيين وصغار الصناع ، فسوف تتناول الدراسة ما يلى :

أ– أهمية الاستثمار قصير ومتوسط الأجل .

ب– تجربة البنك فى تمويل الحرفيين وصغار الصنّاع .

أ– أهمية الاستثمار قصير ومتوسط الأجل :

ويوضح الجدول التالى التوظيفات قصيرة ومتوسطة الأجل وأيضاً طويلة الأجل لبيان الأهمية النسبية للتوظيف قصير ومتوسط الأجل فى السنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠[(١)].

البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
– توظيفات قصيرة ومتوسطة الأجل	١٣٧,٣	١٦٤	١٤٦,٤	٢٥٢,٣	٣٠٦,٨	٩٩٩,٦	١٦٨٩,٧
– توظيفات طويلة الأجل	١٧,٣	٢٠	٢٣,٥	٣٠,٤	٥٥,٤	٧٢,٣	٧٣٨,٥
مجموع التوظيف	١٤٤,٦	١٨٤	١٦٩,٩	٢٨٢,٧	٣٦٢,٢	١٠٧١,٨	٢٤٢٨,٢
نسبة التوظيف قصير ومتوسط الأجل إلى مجموع التوظيف	٨٨,١	٨٩,٢	٨٦,٢	٨٩,٢	٨٤,٧	٩٣,٣	٦٩,٥

(١) المصدر : تقارير مجلس الإدارة ، وأيضاً ، للمعهد العالمى للفكر الإسلامى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، (المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية) ، ١٩٩٣ ، ص٧٠، ٧١.

ملاحظات :

- اتضح تركيز البنك على التوظيف قصير ومتوسط الأجل .

- ورد فى تقارير مجلس الإدارة عن اعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧ ،أن الزيادة والنقص فى الاستثمارات قصيرة الأجل ترجع إلى الزيادة والنقص فى السقف الائتمانى[1] المقرر للبنك من البنك المركزى أما النقص فى عام ١٩٩٢ فيرجع إلى زيادة الاستثمارات طويلة الأجل خارج السودان حيث بلغت ٨،٦٢٤ مليون جنيه سودانى بنسبة ٥, ٢٦٪ بينما كانت ٩, ١٣مليون جنيه سودانى عام ١٩٩١ بنسبة ٣, ١٪ وذلك من إجمالى التوظيف فى كل عام .

- ورد فى تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٨٨ أن النقص فى الاستثمارات قصيرة الأجل يرجع إلى توجيه الائتمان المصرفى لخدمة قطاعات وأنشطة إنتاجية متوسطة وطويلة الأجل .

- اتضح من تقارير مجلس الإدارة أن البنك قد ساهم فى تأمين موقف البلاد من السلع الأساسية والضرورية باستيرادها من الخارج حسب الأسبقيات المقررة من البنك المركزى وأهم هذه السلع : مدخلات زراعية ، مدخلات صناعية ، مواد بترولية ، قمح ودقيق ، قطع غيار ، أدوية ، مبيدات .

- اتضح من تقارير مجلس الإدارة أن البنك يولى تمويل الحرفين وصغار الصناع اهتماماً كبيراً ، وله تجربة هامة فى ذلك نذكرها فيما يلى :

ب - تجربة البنك فى تمويل الحرفيين وصغار الصناع :

تعتبر تجربة بنك فيصل الإسلامى السودانى فى تمويل الحرفيين وصغار الصناع تجربة فريدة فى المصارف الإسلامية مما يستوجب إلقاء بعض الضوء عليها باختصار فيما يلى:

- تفوق تمويل البنك بالمقارنة بمؤسسات التمويل الأخرى :

---

(١) كلمة (السقف الائتمانى) لاتعنى أن البنك يتعامل بمعاملات تخالف الشريعة مثل البنوك التجارية ، ولكن تعنى تحديد البنك المركزى لرقم معين لايتعداه البنك فى تمويله لعملائه ، ولكن حسب الصيغ الإسلامية .

ولقد قام مركز البحوث والإحصاء بالبنك بعمل دراسة ميدانية فى ديسمبر ١٩٨٦ على ٩٧٢ مرددة من النشاط الحرفى فى العاصمة (الخرطوم) ويوضح الجدول التالى نتائج الدراسة[١]

مصادر التمويل	مصادر الوحدات الحرفية المستفيدة من التمويل	حجم التمويل بالألف جنيه	الأهمية النسبية
بنك فيصل الإسلامى (فرع الحرفيين)	٣٩	٥٨٦,٩٢٥	٣٢
بنك فيصل الإسلامى السودانى (الفروع الأخرى)	٦	٧٧٥,٠٠٠	٤٢
البنوك التجارية	٥	٣٠١,٠٠٠	١٦
البنوك الصناعية	٣	٦٢,٠٠٠	٣
البنوك الإسلامية بخلاف فيصل	٢	٤٠,٠٠٠	٢
شركات	٢	٢٦,٠٠٠	١
أخرى	٥	٦٣,٥٠٠	٤
الإجمـــــالى	٦٢	١٨٥٤,٤٢٥	٪١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى :

١ – أن ٦٢ وحدة حرفية فقط من مجموع ٩٧٢ وحدة حصلت على تمويل خارجى ، بنسبة ٦ ٪ فقط من مجموع الوحدات ، ٩٦ ٪ من الحرفيين يعتمد على التمويل الذاتى .

٢– مول بنك فيصل الإسلامى السودانى ٧٣٪ من إجمالى وحدات العينة ، ومولت باقى المؤسسات التمويلية ٢٧٪ فقط من هذه الوحدات .

٣ – بلغ حجم تمويل بنك فيصل الإسلامى السودانى ٧٤٪ من إجمالى التمويل ، بينما بلغ حجم تمويل باقى المؤسسات التمويلية ٢٦ ٪ من إجمالى التمويل .

تطور تمويل البنك للحرفيين وصغار الصناع :

ويوضح الجدول التالى عدد العمليات وإجمالى مساهمة البنك فى تمويل الحرفين وصغار الصناع ١٩٨١ - ١٩٨٧[٢].

---

(١) المصدر : د/ عبد الرضى عشرة وآخرون ، (الحرفيون اقتصادياتهم وتجربة فرع الحرفيين بنك فيصل الإسلامى السودانى) ، مطبوعات البنك ، عام ١٩٨٦ ، ص٧ .

(٢) المصدر : بابكر محى الدين قيلى ، (تمويل قطاع الحرفين فى السودان) ، دراسة حول تجربة بنك فيصل الإسلامى السودانى ، المؤتمر العام الثانى للبنوك الإسلامية ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

السنوات	عدد العمليات		حجم الارتباط بالمليون جنيه	
	للسنة	تراكمى	للسنة	تراكمى
١٩٨١	٢٠٣	٢٠٣	١,٢	١,٢
١٩٨٢	١٥٢	٣٥٥	١,٥	٢,٧
١٩٨٣	٢٠٨	٥٦٣	٢,٤	٥,١
١٩٨٤	٢٣٨	٨٠١	٢,٣	٧,٤
١٩٨٥	٣٢٥	١١٢٦	٤,٠	١١,٤
١٩٨٦	٤٩٦	١٦٢٢	٦,٧	١٨,١
١٩٨٧	٧٠٠	٢٣٢٢	١١,٠	٢٩,١

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

١- الارتفاع المستمر لعدد العمليات حيث تضاعف العدد السنوى أكثر من ثلاث مرات والتراكمى تضاعف أكثر من عشر مرات خلال هذه الفترة ، ومع ذلك فإن عدد العمليات التراكمية لهذه الفترة لقطاع الحرف والصناعات الصغيرة يمثل ١٧٪ فقط من إجمالى العمليات الاستثمارية التى قام البنك بتمويلها خلال نفس الفترة والبالغ عددها ١٣٩٧٣ عملية استثمارية (١).

٢ -الارتفاع المستمر لحجم الارتباط السنوى حيث تضاعف أكثر من عشر مرات خلال هذه الفترة ، ومع ذلك فإن نسبة تمويل البنك لهذا القطاع لم تتجاوز فى أى سنة من السنوات ٢٪ من جملة تمويلات البنك(٢).

٣ - تزايد عدد العمليات وحجم الارتباط بصفة خاصة فى السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من معدلها فى السنوات الاولى ، مما يدل على تزايد اهتمام البنك ونجاحه فى دعم قطاع الحرفيين ، وتزايد اهتمام الحرفيين وإقبالهم على التعاون مع البنك ، وإن كان ذلك لا ينفى ضآلة مساهمة البنك لهذا القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .

---

(١) المرجع السابق ، ص١٦ .

(٢) عبد القادر منصور عبد القادر ، استرتيجية البنوك الإسلامية السودانية فى التمويل الإنمائى متوسط الأجل وطويل الأجل ، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثانى للبنوك الإسلامية ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص١٠ .

معوقات وسلبيات التجربة :

١- يلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني بالسقف الائتماني المحدد بمعرفة البنك المركزي مما يؤدي إلى الحد من التوسع في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الحرفي والصناعات الصغيرة .

٢- ضعف الدعاية والإعلام والوعي المصرفي بصفة عامة لدى الحرفيين وصغار الصناع مما يساعد على قلة إقبالهم على التعامل مع المؤسسات التمويلية حيث اتضح من الدراسة أن ٦٪ وحدة فقط من وحدات الدراسة حصلت على تمويل خارجي .

٣- على الرغم من مجهودات البنك في دعم قطاع الحرفيين فإن ما تم إنجازه من مساهمة حقيقية في مجال تنمية قطاع الحرفيين محدود حيث نجد أن نسبة تمويل البنك لقطاع الحرفيين ضئيلة بالنسبة لإجمالي تمويل البنك للقطاعات الأخرى فلقد بلغ تمويل قطاع الحرفيين نسبة ٦٪ عام ١٤١١/١٩٩١م [١] ، ٤٪ عام ١٤١٢/١٩٩٢ [٢] من إجمالي تمويل القطاعات الأخرى .

إيجابيات التجربة :

١- نجح البنك في إثبات نجاح المعاملات الإسلامية بالتطبيق العملي حيث تمكن من التعامل مع أكبر عدد ممكن من الحرفيين وصغار الصناع ، وتفوق في ذلك على كل المؤسسات التمويلية بالسودان ولقد قام فرع الحرفيين بالدور الأكبر في ذلك مما يثبت نجاح فكرة تخصيص فرع للنشاط الحرفي .

٢- التعامل المصرفي الإسلامي مع فئة من المجتمع السوداني (الحرفيين وصغار الصناع) كانت محرومة من التعامل المصرفي بالإضافة إلى حرص البنك على حسن اختيار من يتم التعامل معهم حيث يتوافر فيهم الخبرة وحسن السمعة والقدرة على الإنتاج .

٣- نجاح تجربة البنك في هذا المجال أدى إلى اعتراف واهتمام سلطات البنك المركزي بأحقية الحرفيين وصغار الصناع في التمويل سواء للمعدات أو المواد الخام باعتبار ذلك تمويل تنموي حسب السياسة الائتمانية المعمول بها .

٤- دلت التجربة العملية أن الحرفيين وصغار الصناع الذين مولهم البنك قد نجحوا في عملهم وسددوا التزاماتهم كاملة[٣].

---

(١) انظر ، تقرير مجلس الإدارة ، ص٣١ .

(٢) انظر ، تقرير مجلس الإدارة ، ص٣٤ .

(٣) عبد الرحيم حمدي ، مرجع سابق ، ص٨١ .

رابعا : بنك البركة الإسلامى للاستثمار / البحرين :

نظرا لعدم توافر المراجع الكافية للدراسة ، فسيتم التركيز على إلقاء الضوء على ما يلى :

أ – الأهمية النسبية للاستثمار قصير ومتوسط الأجل :

ويوضح الجدول التالى الأهمية النسبية للاستثمار قصير ومتوسط الأجل فى سنة ١٩٨٧ مقارنة بسنة ١٩٩٢[١].

القيمة بالمليون دولار الأمريكى

البيـــــان	١٩٨٧	١٩٩٢
– استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل	١٥٢,٣	١١٥,٠
– استثمارات طويلة الأجل	٣,٦	٨,٩
مجموع الاستثمارات	١٥٥,٩	١٢٣,٩
نسبة الاستثمار قصير ومتوسط الأجل إلى مجموع الاستثمارات	٩٧,٧	٩٢,٨

ب – أساليب الاستثمار قصير ومتوسط الأجل وأهميتها :

ويوضح الجدول التالى أساليب الاستثمار قصير ومتوسط الأجل ومبالغها فى السنوات ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩[٢] :

البيـــــان	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
–المرابحات فى السلع (بالخارج)	١١٠,٣	٨٧,٣	١٩٧,٥
–مرابحات ومشاكارت مع العملاء (محلية)	٣٠,٢	٨٨,٣	٣٠,٥
–تمويل عمليات إيجار (محلية)	٢,٥	٢,٥	١٢,٠

أهم الملاحظات :

– تركيز البنك على الاستثمارات قصير ومتوسطة الأجل وضآلة الاستثمارات طويلة الأجل .

– تركيز الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل على أسلوب بيع المرابحة للآمر بالشراء الذى يليه بنسبة ضئيلة أسلوب الإيجار .

---

(١) المصدر : تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٢، ص٣١ ، وأيضاً ، (مؤشرات المصارف الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص٦٠ ، ٦١.

(٢) المصدر : تقارير مجلس الإدارة عن أعوام ٨٧، ٨٨ ، ١٩٨٩م .

ـ ضآلة الاستثمارات القصيرة والمتوسطة الأجل بأسلوب المرابحة المحلية بالمقارنة بالمرابحات في السلع بالخارج ماعدا عام ١٩٨٨ .

– الاتجاه نحو زيادة مرابحات السلع بالخارج على حساب المرابحات والمشاركات المحلية ، والمروض العكس لزيادة التنية المحلية .

– الاتجاه لزيادة نسبة تمويل عمليات الإيجار وهو اتجاه طيب ، ولكن مازالت النسبة بصفة عامة بسيطة بالمقارنة بالتمويل عن طريق المرابحات .

خامسا : المصرف الإسلامي الدولي / الدانمرك :

نظراً لعدم توافر المراجع عن هذا المصرف سوى بعض تقارير مجلس الإدارة فإنه يمكن استخلاص بعض المعلومات التي توضح قيام المصرف بالاستثمار قصير الأجل وهي :

ـ يقوم المصرف بالاستثمارات قصيرة الأجل عن طريق : الإيجار ، المرابحة ، وتمويل التجارة الدولية للصادرات والواردات الدانمركية إلى ومن البلاد الإسلامية على وجه الخصوص ، وإنه يستخدم طريق المشاركة عند تمويل الصادرات الدانمركية مستعملاً نظام تمويل المشترى الذى يتم بواسطة تمويل المصدرين الدانمركيين دون حق الرجوع إليهم(١).

– أن المصرف يفصل بين المعاملات الحلال والأرباح الحلال الناتجة عنها وبين المعاملات غير الحلال وفوائدها غير الحلال الناتجة عن تقديم قروض إلى غير المسلمين طبقا للقوانين المعمول بها في الدانمرك(٢)، وتقل عام عن آخر الأرباح غير الحلال إلى درجة إنها تعتبر قد تلاشت عام ١٩٨٦ . وأصبحت نسبة الاستثمارات الحلال ٩٩٪(٣).

لوحظ ضرورة التزام المصرف بعمل استثمارات قصيرة الأجل نظراً لأن معظم الودائع قصيرة الأجل وهي تشمل الأنواع التالية :

أ- ودائع تحت الطلب أو بإخطار أقل من شهر .

ب- ودائع بإخطار من شهر إلى ١٢ شهر .

---

(١) انظر ، تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٨٤ ، ص٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص٨ .

(٣) انظر تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٨٦ ، ص٥ .

جـ- ودائع بإخطار ١٢ شهر فأكثر .

د - أنواع خاصة من الودائع .

وفيما يلى جدول يبين هذه الودائع فى سنوات ٨٤ - ١٩٨٦ بالمليون كرونة دانمركية[١].

البيـــان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
- ودائع تحت الطلب أو بإخطار أقل من شهر	١٠,٥	٩,٩	٣٣,٠	٢٩,٧	١٦,٥	١٣,٨
- ودائع بإخطار من شهر إلى ١٢ شهر	٧٢,٥	٦٨,٣	٥٢,٠	٤٦,٨	٧٢,٥	٦٠,٨
- ودائع بإخطار ١٢ شهر فأكثر	٢٣,٢	٢١,٨	٢٦,٠	٢٣,٤	٢٨,٩	٢٤,٢
أنواع خاصة من الودائع	ـــــ(*)	ـــــ	٠,٢	٠,١	٠,٣	١,٢
المجمـــوع	١٠٦,٢	٪١٠٠	١١١,٢	٪١٠٠	١١٩,٢	٪١٠٠

ومما سبق يتضح ما يلى :

- أن أكثر الودائع هى ودائع بإخطار من شهر إلى ١٢ شهر .

- أن نسبة الودائع بإخطار ١٢ شهر فأكثر تعتبر شبه ثابتة .

- أن الودائع أقل من ١٢ شهر تمثل نسبة ٢, ٧٨٪ عام ١٩٨٤ ، ٥, ٧٦٪ عام ١٩٨٥ ، ٦, ٧٤٪ عام ١٩٨٦ . وذلك مما يعنى أن معظم الودائع بالمصرف قصيرة الأجل .

- ولكن توجد صعوبة فى التعرف على أنواع الاستثمارات من الميزانيات العمومية ، حيث يتم وضع البيانات طبقا للنماذج الدانمركية التى لا توضح الأساليب الإسلامية ، فيذكر مثلا فى الأصول : سندات ، أسهم ، قروض ، سحب على المكشوف ، كمبيالات ، قروض بناء ، قروض أخرى .

---

(١) المصدر : تقارير مجلس الإدارة .

(*) يوجد بالميزانية مبلغ ضئيل قدره ٨٦٤ كرونة دانمركية ، ولذا لم يذكر بالجدول .